

هل تعبّدنا الشّرعَ بالهدى

في حال يترك فيها للفساد

لحضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ محمد جواد مغنیه

المستشار بالحكمة الشرعية الجعفرية العليا ببيروت

في العدد الأول للسنة الثانية من مجلة رسالة الإسلام الغراء كتبت تحت هذا العنوان كلماته

أوحاها إلى جواب فضيلة شيخانا الجليل الشيخ محمود شلتوت، المنشور في العدد الرابع

للسنة الأولى من هذه المجلة، وتكرم صاحب الفضيلة الأستاذ المحور بتعليق على قولي فتح فيه

باباً جديداً وجديراً بالبحث والعناية، رغبة منه في أن يتدارس ذوو الفضل الموضوع من

جميع جهاته.

وإنى أشكر لفضيلة الأستاذ تعليقه المفيد الذي رجعت به إلى الموضوع لعلى أبلغ في محاولتي

الثانية ما فاتني أولاً.

إذا ثبت أن الشرع الأقدس أمر بشيء، وكان ذلك الشيء المأمور به من نوع العبادة، كالصلاة،

والحج وأجزائهما. فنحن ملزمون بامتثال هذا الأمر تقريباً إلى سببانه، ولا يقبل منا

الاعتذار عن الترك بعدم ظهور المصلحة لدينا من إتيان الفعل، لأن معنى العبادة هي

العبودية لله تعالى والتسليم لأمره على كل حال، فإطاعة المخلوق لخالفه لا تتحقق إلا بهذا

التسليم المطلق، سواء أعلمنا المصلحة أم جهلناها لسكوت الشرع عنها، وفي هذه الحال لا

يسوغ لأحد مهما بلغت منزلته العلمية أن يستنيط المصلحة من عند نفسه، ويجعلها علة يدور

مدارها الحكم وجوداً وعدمًا، كما لا يسوغ له أن يهمل ما اعتبره الشرع قيد التكليف أو

يعتبر ما أهمله، ومن فعل شيئاً من ذلك فقد اجتهد في قبالة النص، ولا أعطى